التوزيع : عـــام
E/ESCWA/POP/1993/9
١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣
ARABIC
الأصـــل : بالعربيـــة

ARAB POPULATION CONFERENCE

المؤتمر العربي للسكان

CONFERENCE ARABE SUR LA POPULATION

AMMAN 4-8 APRIL 1993 عمان ٤ـ ٨ نيسان/ ابريل ١٩٩٣ AMMAN 4-8 AVRIL 1993

ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA (ESCWA)	LEAGUE OF ARAB STATES	UNITED NATIONS POPULATION FUND (UNFPA)
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا	جامعة الدول العربية	صندوق الامم المتحدة للسكان
COMMISSION ECONOMIQUE ET SOCIALE POUR L'ASIE OCCIDENTALE (CESAO)	LIGUE DES ETATS ARABES	FONDS DES NATIONS UNIES POUR LA POPULATION (FNUAP)

إعلان عمان الثاني
بشأن
السكان والتنمية في العالم العربي

المؤتمر العربي للسكان
٤ - ٨ نيسان / ابريل ١٩٩٣
عمـــان

93-0744

المحتويات

رقم الصفحة

تمهيد ١

أولاً- المنطلقات ٢

ثانياً- المبادئ العامة ٤

ثالثاً- الاهداف ٦

رابعاً- التوصيات ٧

الف- التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية ٨

باء- السكان والبيئة والتنمية ٨

جيم- توزيع السكان والتحضر ٩

دال- الهجرة الدولية ١٠

هاء- المرأة والسكان والتنمية ١١

واو- صحة الأم والطفل / تنظيم الأسرة ١٢

زاي- الاعلام والتعليم والاتصال ١٤

حاء- دور المنظمات الأهلية غير الحكومية في تحقيق التنمية ١٥

طاء- الفئات الخاصة ١٥

ياء- سياسات التكيف الهيكلي والسكان ١٦

كاف- البيانات والبحوث، وتبادل المعلومات، والتدريب ١٦

لام- التعاون العربي والدولي ١٧

تمهيد

يشارك الوطن العربي سائر بلدان العالم النامي كل ما تبذله من جهود لتحقيق نهضة حضارية تستهدف ارساء مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتمكين الانسان العربي من المشاركة في صنع الحياة على أرضه، حاضرا ومستقبلا، في إطار من العدل والديمقراطية وصيانة حقوق الانسان، وتمكينه من الإسهام مع المجتمع الدولي في سعيه الى السلام والتقدم والرخاء.

ويشهد الوطن العربي في مسيرته لتحقيق هذه الاهداف، تحولات اجتماعية واقتصادية، كما يجابه تحديات ومشكلات ومخاطر، تستدعي كلها حشد جهود المجتمع وطاقاته وامكاناته، وتأمين الحاجات الأساسية لسكانه في اطار التنمية.

وفي هذا السياق، شهد العقد الماضي تدهور عوائد النفط، التي يعتمد عليها الوطن العربي اعتمادا كبيراً، ونشوب الحرب العراقية-الايرانية وحرب الخليج، واستمرار التوتر في المنطقة نتيجة عدم التوصل الى حل عادل وشامل للصراع العربي-الاسرائيلي. كما تفاقمت أزمة الديون الخارجية في عدد كبير من الأقطار العربية تاركة ما تركت من الآثار والضغوط. كما كان للركود الاقتصادي الذي شهده العالم خلال العقد الماضي، والنزوع الى اقامة التكتلات الاقتصادية الكبرى، آثار سلبية على أقطار الوطن العربي، تمثلت في تدهور أسعار الصادرات العربية، وفي المعاناة من الحمائية واضطراب أسعار الصرف والفوائد في أسواق النقد العالمية، كما تمثلت في عودة المهاجرين وانخفاض التحويلات الخاصة.

وفي هذا الإطار، تمثل المسألة السكانية عاملاً رئيساً تتشابك أبعاده مع مختلف التحديات والمخاطر. وقد شهدت المنطقة العربية، فيما شهدته في العقود الأربعة الماضية، تحولات ديمغرافية ضخمة، كان ابرزها النمو السكاني الملحوظ. فقد ارتفع عدد سكان الوطن العربي من نحو ١٣٢ مليون نسمة في عام ١٩٧٤، الى نحو ٢٣٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٢. ومن المتوقع ان يصل هذا العدد الى ٤٤٩ مليون نسمة في عام ٢٠٢٠ (وفقا لتقديرات الأمم المتحدة). وقد أفضى كل ذلك، وسيفضي، الى تحديات متزايدة على الموارد والبيئة.

وتطلبت هذه الزيادة السريعة والمستمرة في عدد السكان وضع الخطط والسياسات اللازمة للوفاء بإحتياجاتهم، من فرص العمل والتعليم والصحة والاسكان والغذاء والمرافق العامة. كما شهدت المنطقة حركة ضخمة من تنقل الأيدي العاملة بين بلدان المنطقة، وكذلك بين المنطقة وخارجها. ومن ثم ارتبطت المسألة السكانية ارتباطاً وثيقاً بقضايا التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، كما ارتبطت بتفاعل عناصرها مع البيئة والعالم الخارجي.

وفي سبيل التعبير عن وجهة نظر عربية في المسألة السكانية في اطار تشابك مستلزمات التنمية التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، رحّبت الحكومات العربية بالمؤتمر العالمي للسكان والتنمية الذي سيعقد في القاهرة في ايلول / سبتمبر ١٩٩٤. وتحضيراً له عقد المؤتمر العربي للسكان، في مدينة عمّان بالمملكة الأردنية الهاشمية في الفترة من ٤ الى ٨ نيسان / ابريل ١٩٩٣.

وفي هذا المقام، يتوجه المشاركون في المؤتمر بخالص الشكر إلى جامعة الدول العربية، وإلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وإلى صندوق الأمم المتحدة للسكان، وجميع الهيئات الاقليمية والدولية المعنية بالمسائل السكانية على ما تقدمه من عون ودعم في مجال

البرامج والسياسات والمشروعات السكانية في الوطن العربي. كما يتوجه المشاركون بالشكر والتقدير الى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية على استضافتها الكريمة للمؤتمر العربي للسكان وتقديمها الدعم والمساندة.

وبناءً على ما انبثق عن المؤتمر العربي للسكان من مبادئ وأهداف وتوجهات بشأن القضايا السكانية، فإن وفود الدول العربية المشاركة تعتمد ما يلي:

أولا- المنطلقات

إن المؤتمر العربي للسكان،

إلتزاماً بميثاق جامعة الدول العربية، ودساتير منظماتها ومجالسها المتخصصة، وبما تضمنته المواثيق والاستراتيجيات القومية والقطاعية من مبادئ وأهداف وسياسات،

وإنطلاقاً من نصوص ميثاق العمل الاقتصادي القومي، الصادر عن الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان ١٩٨٠، الذي عبروا فيه عن ايمانهم بأن الانسان العربي هو صانع التنمية وهدفها،

وتمسكاً بميثاق الامم المتحدة، الذي يسعى الى نصرة قضايا الانسان، وضمان حرياته وحاجاته، وتوفير مقومات وشروط الحياة الفضلى للبشرية جمعاء،

وتأكيداً لأهمية تحقيق التنمية العربية الشاملة التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية ومطامحها، دون المساس بحقوق الأجيال المقبلة ومطامحها، وذلك من خلال حشد الموارد العربية، وتطوير القوى المنتجة، وتلبية الحاجات الاجتماعية، المادية والمعنوية، للإنسان العربي في ضوء أنماط انمائية حديثة تتوافق مع البيئة وتحافظ عليها،

واقتناعاً بأن المنطقة العربية، بما تزخر به من موارد وثروات بشرية وطبيعية ومالية، وما يجمع أقطارها من عوامل التجانس في اللغة والتراث والتاريخ والمصير المشترك والموقع الجغرافي، تمتلك امكانات عديدة لأوجه التعاون والتنسيق والعمل العربي المشترك في مختلف مجالات التنمية،

وأيماناً بأن السلام العادل هو شرط أساسي لتحقيق أية تنمية شاملة وناجحة،

وإيماناً أيضاً بأن استمرار اسرائيل في احتلال الأراضي العربية يشكل العقبة الكأداء في تحقيق هذا السلام العادل وديمومته،

وإدراكا لحق الامة العربية في العيش آمنة في وطنها، وحق كل شعب من شعوبها في العيش حراً آمناً مطمئناً في بلده،

وتأكيدا لحق الشعب الفلسطيني في إزالة الإحتلال، وإقامة دولته المستقله على ترابه الوطني، ومقاومة أساليب الإستيطان والطرد والإبعاد والإعتقال والقمع وتدمير وتبديد الموارد والحرمان من التمتع بالحقوق الانسانية الأساسية، وكل ما يعوق حركته في تحقيق تنمية شاملة؛ وتأكيداً ايضا لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم تنفيذا لقرارات الامم المتحدة المتعلقة بهذا الشأن،

وإعترافاً بتأثير العلاقات الاقتصادية الدولية في التنمية الشاملة في الدول العربية، خاصة في ضوء انتهاء الحرب الباردة، وبروز تغيرات جذرية في النظام العالمي، وبأهمية الاعتماد المتبادل المتكافئ في هذه العلاقات، وضرورة تنميتها وتطويرها لخدمة أهداف التنمية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي في مختلف انحاء المعمورة،

وادراكاً بأن تحقيق التنمية العربية الشاملة، بما يقتضيه من تركيز على التنمية البشرية، يتطلب تحقيق التوازن بين حقوق الفرد والمجتمع، فضلاً عما يستتبعه نجاح التنمية من توافر مناخ مناسب،

وإيماناً بأن الانسان العربي، في ظل الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الانسان، وسائر الشروط الموضوعية لحركته وفاعليته في الجهود الانمائية، قادر على التصدي للتحديات والمخاطر التي يواجهها الوطن العربي،

واقراراً بأن السعي لتوفير هذه الشروط الموضوعية يتطلب تقويماً شاملاً لجهود التنمية وانجازاتها الماضية، لا سيما جهود التنمية البشرية، مثلما يتطلب تقويم الاوضاع والسياسات السكانية في دول الوطن العربي طبقا للاستراتجيات الانمائية التي أقرتها الدول والمواثيق العربية والدولية،

وشعوراً بأن العقد الماضي قد شهد في مجال السياسات السكانية والتنمية البشرية في الوطن العربي جهوداً طيبة، وان لم تبلغ مستوى الآمال التي رسمها اعلان عمان حول السكان في الوطن العربي، الصادر عن المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي، الذي عقد في الفترة ٢٥ ٢٩ آذار / مارس ١٩٨٤،

واقتناعاً بأن دول الوطن العربي قد شهدت مستجدات ومتغيرات كثيرة خلال السنوات العشر الماضية، استوجبت وضع سياسات سكانية شاملة ومتكاملة مع التنمية العربية الشاملة بأبعادها المختلفة خلال العقد القادم،

ووعياً بأنه على الرغم من وجود تباين في أولويات السياسات السكانية في دول الوطن العربي، فإن الضرورة تقضي بوضع استراتيجية سكانية عربية مندمجة مع التنمية ومتكاملة معها تكون واضحة المعالم، وتضمن استثمارا وتوزيعا أمثل للعنصر البشري،

وايمانا بأن المنطلق القومي يصلح مدخلاً هاما في التعامل مع القضايا والتحديات السكانية في الوطن العربي،

وإدراكاً لأهمية الأبعاد الثقافية والدينية في تحديد أنماط السلوك السكاني،

وعملاً بما جاء في خطة العمل الدولية للسكان (بوخارست ١٩٧٤)، وبالتوصيات التي وردت في مؤتمر المكسيك (١٩٨٤) بشأن تعميق وتسريع تنفيذها؛ وبما جاء في المؤتمر العالمي للمرأة (نيروبي، ١٩٨٥)، وإعلان الطفولة العالمي الصادر عن القمة العالمية للطفولة (نيويورك، ١٩٩٠)، ومؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)،

وعملاً أيضا بما جاء في اعلان عمّان حول السكان في الوطن العربي (١٩٨٤)، والبيان العربي عن البيئة وآفاق المستقبل (القاهرة، ١٩٩١)، والخطة العربية لرعاية الطفولة وحمايتها وتنميتها (تونس، ١٩٩٢)، وقرارات المؤتمرات الوزارية العربية المتخصصة، وبناء على ما تم انجازه في الوطن العربي في ضوء ما جاء في ذلك كله من مبادئ وأهداف،

وتأسيسا على قرارات الأمم المتحدة (قرار الجمعية العامة ١٧٦/٤٧، وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩١/٩٣، و١٩٩٢/٣٧ و ١٩٩٣/٤) المتعلقة بعقد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية (القاهرة، ٥-١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤)، والتي تؤكد على أن موضوع السكان، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية، ستظل كلها بمثابة الموضوع الشامل للمؤتمر؛

ثانيا- المبادئ العامة

يُرسي المبادئ العامة التالية للسياسات السكانية:

١- ان التنمية البشرية هي نقطة الانطلاق في الجهود التنموية للوصول الى مستوى مرضٍ من الرفاه في الوطن العربي، بما يعنية ذلك من تقدّم اقتصادي واجتماعي وعدالة وديمقراطية وحماية لحقوق الانسان.

٢- ان الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وتجب تهيئة كل الظروف المناسبة للمحافظة على سلامتها، ورفع مستوى معيشتها، وحماية قيمها وتماسكها، وتوفير فرص العيش الكريم لأفرادها.

٣- أن المرأة تضطلع، كالرجل تماماً، بدور بالغ الأهمية في المجتمع، لا بوصفها أماً فحسب بل كعنصر أساسي في ادارة الموارد والعمل الاقتصادي والتنمية الوطنية، اذ لا يمكن تحقيق التنمية إلا بمشاركتها فيها، وتحسين نوعية حياتها من كافة الجوانب، وتوفير المستلزمات الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية والنفسية والصحية التي تمكّنها من تأدية دورها كاملاً وتحقيق مواطنتها الكاملة.

٤- أن الطفل له حق أساسي في حياة صحية وسعيدة وآمنة من خلال توفير الرعاية الصحية، والتعليم الحديث، وغيرهما من الخدمات والظروف المواتية.

٥- ان المسألة السكانية ترتبط ارتباطا وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية-الاقتصادية، وبالاطار الثقافي والوضع السياسي، ومن ثم بحركة التنمية. ان المتغيرات السكانية تتحدد استجابة لبيئة مجتمعية أوسع، وتملي الظروف الموضوعية بمكوناتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية مواقف الأفراد من ديناميات السكان، مما يؤدي الى تقرير الأبعاد السكانية.

وتؤثر المتغيرات السكانية بدورها في تلك الأبعاد بمستوياتها الوطنية والاقليمية والدولية.

٦- ان النظرة المتكاملة الى مسألة السكان تستلزم تناولها من كل أبعادها، مثل حجم السكان والتركيب السكاني، ومعدلات النمو السكاني، والتوزيع الجغرافي للسكان، فضلاً عن الأمن الوطني والقومي وغير ذلك من الخصائص، علماً بأن هذه الأبعاد تتفاعل فيما بينها ، بحيث لا يمكن الاعتماد على واحد منها فقط كموضوع وحيد للسياسة السكانية، كما أن هذه الأبعاد السكانية تتأثر بعمليات الانجاب والوفاة والهجرة الداخلية والخارجية.

٧- ان الأوضاع الخاصة للاراضي العربية الواقعة تحت الاحتلال الاسرائيلي الذي افضى الى ما افضى اليه من تشتيت وتهجير قسري لسكانها، تستدعي معالجة قضايا هؤلاء السكان بمنظور خاص يعطي الأولوية للأبعاد المتعلقة بالصمود والأمن الوطني والاعتبارات السياسية ومواجهة المخططات الديمغرافية العدوانية لسلطات الاحتلال.

٨- ان من حقوق الانسان الأساسية التي أقرتها خطة العمل الدولية للسكان لعام ١٩٧٤، حق الزوجين في الاختيار الحر والمسؤول لعدد الأطفال الذين يرغبون في انجابهم، وفي المباعدة بين المواليد. وتمكيناً لهم من ممارسة هذا الحق، يجب أن توفّر لهم سبل الوصول الى ما يلزم من توعية ومعلومات وخدمات. وينبغي تلبية المتطلبات الحالية والمقبلة لتنظيم الاسرة، ودعوة الدول العربية، أيا كان موقفها من النمو السكاني، إلى فسح المجال لخدمات تنظيم الأسرة باعتباره حقا انسانيا أسياسيا للزوجين.

٩- ان للدول العربية، التي تتبنّى سياسة تستهدف تعديل معدلات النمو السكاني، أن تدمج السياسات السكانية في خطط التنمية الوطنية.

١٠- إن التنمية العربية الناجحة والمطردة ترتكز على مستويات النمو الاقتصادي والتطور الاجتماعي، بما في ذلك تنويع الطاقات الانتاجية وزيادة الانتاج بوتائر متنامية، بالاعتماد على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المادية والبشرية واستخدام التكنولوجيا المأمونة بيئيا، ودمج الاعتبارات البيئية في عمليات التخطيط وفي السياسات الاقتصادية، للنهوض بنوعية حياة الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتحقيق عدالة التوزيع وتوفير فرص العمل وتلبية الحاجات الأساسية، المادية والمعنوية، للانسان العربي، رجلاً كان أو امرأة.

١١- ان المواجهة الفعالة للمشاكل السكانية في الوطن العربي، من أجل تحقيق التنمية، سوف تتأثر كثيراً بالتغيرات المتسارعة والجذرية التي شهدتها الساحة العالمية مؤخراً، مما يتطلب الأخذ باستراتيجية تحقق الاعتماد الجماعي على الذات في الوطن العربي من ناحية، ويتطلب التعاون الوثيق مع البلدان النامية من ناحية ثانية، والسعي الحثيث لتغيير موقع الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي الراهن من ناحية اخرى، وصولاً الى مزيد من الاعتماد على الذات والاعتماد المتبادل المتكافئ والمشاركة الفعالة والايجابية في العلاقات الاقتصادية الدولية.

١٢- إن بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في كثير من دول الوطن العربي، تتفاعل بقوة مع المشكلات السكانية، ولا بد من تصحيحها وتصحيح ما تعكسه من خلل. لكن هذا التصحيح له أبعاد اقتصادية واجتماعية تتفاوت بين بلد عربي وآخر، مما يتطلب عناية خاصة بالآثار الاجتماعية لهذا التصحيح، التي يؤدي إغفالها الى الإضرار بالتنمية البشرية باعتبارها إحدى

الركائز الرئيسية للتنمية.

١٣- إنه لما كان الاقتصاد العربي جزءا من الاقتصاد العالمي ويتأثر بما يحدث فيه من تغيرات واضطرابات، فانه يتحتم تعزيز أشكال التعاون العربي-العربي، والعربي-الدولي، والجهود الرامية الى علاج المشكلات الدولية وإعادة صياغة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر عدالة وتوازنا بين الشمال والجنوب تحسينا لشروط التبادل التجاري.

١٤- إنه بالنظر الى تفاقم مديونية بعض البلدان العربية، وهو تفاقم يحول دون تنفيذ السياسات السكانية وبرامجها، فإنه يجب العمل على التنسيق مع الدول الدائنة لإيجاد صيغ لإعادة توظيف خدمات الدين، وخاصة منها العربية-العربية، لفائدة هذه السياسات والبرامج.

١٥- إن الدول الصناعية مطالبة بتبني سياسات تحقق توازناً افضل بين عدد سكان هذا الكوكب وبين موارده، بتقليل الانفاق الهائل على التسليح، والحد من العادات الاستهلاكية المفرطة والمهدرة لموارد العالم كله، وتبنّي توجهات أكثر فعالية في الحفاظ على الموارد وسلامة البيئة وفي تحقيق مستوى رفاه اعلى للبشر جميعا.

١٦- إن حدة المشاكل السكانية في أقطار الوطن العربي يمكن ان تقل او تتقلص، اذا ما أُخذت من المنظور القومي، مما يستوجب وضع سياسة سكانية عربية تبدأ من الاوضاع القائمة، وتتوخى حل المشكلات السكانية القطرية في اطار تنموي شامل، على أن تشكل هذه السياسة اطاراً قومياً للسياسات السكانية القطرية للبلدان العربية.

١٧- ان النمو السكاني هو عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية الاجتماعية، ولا يجب بالتالي وضع السياسات السكانية منفردة بل في اطار سياسة انمائية متكاملة، على ان تراعى المهل المطلوبة للتأثير على المتغيرات السكانية، ومن هنا، فإن السياسة السكانية الخاصة بالنمو السكاني يجب أن تنبع من الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية لكل بلد.

١٨- إن روح الديمقراطية في حياة الانسان العربي، وروح العمل الجماعي وروح المبادرة الفردية لديه، يجب ان تلقى الدعم والحافز من خلال احترام ارادته وقدراته الابداعية في ظل قوانين وتشريعات مناسبة تحمي مكتسباته وتحترم انسانيته وحقوقه.

ثالثا- الاهداف

في ضوء المنطلقات والمبادئ العامة السابقة،

فإن المؤتمر، يحدد الاهداف المنشودة التالية:

١٩- تطوير وتطبيق سياسات وبرامج وانشطة سكانية متكاملة في بلدان الوطن العربي في اطار الجهود الانمائية، تهدف الى:

(أ) تحقيق معدلات نمو سكانية مناسبة، من خلال توفير الخدمات اللازمة لتحقيق الأهداف المرسومة في السياسات الوطنية. وسيستدعي هذا، بالنسبة للبلدان الراغبة في خفض معدلات نموها السكاني، توفير الخدمات اللازمة من أجل تطوير وتحسين خدمات تنظيم الأسره وحمايتها ورعاية الامومة والطفولة. ووضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتربوية التي تسهم في توفير المناخ اللازم للزوجين لتقبل هذه الاهداف والتفاعل معها؛

(ب) خفض معدلات الوفيات الى ادنى حد ممكن، خاصة وفيات الامهات بسبب الحمل والولادة ووفيات الرضع والأطفال؛

(ج) تحقيق توزيع جغرافي للسكان وفقا لمتطلبات التنمية والبيئة السليمة، عن طريق ترشيد النمو الحضري والاعتناء بالريف لتحسين نوعية الحياة.

٢٠- وضع أسس عامة للتنسيق بين السياسات السكانية في الدول العربية، وتوفير سبل تنفيذها ومتابعتها، والعمل على تنفيذ الاتفاقات العربية المعنية بتنظيم انتقال الأيدي العاملة بين الأقطار العربية، بما يكفل زيادة العائد الانمائي سواء في البلدان العربية المرسلة او المستقبلة لليد العاملة، وإعطاء الأولوية لليد العاملة العربية في الاقطار العربية المستقبلة لليد العاملة.

٢١- مواجهة الأساليب التي تستخدمها اسرائيل لانتهاك حقوق الانسان وفرض الهجرة القسرية على الشعب العربي الفلسطيني، وتعطيل دورة الحياة الطبيعية في الاراضي اللبنانية المحتلة وفي مرتفعات الجولان المحتلة من الجمهورية العربية السورية.

٢٢- إعطاء اولوية عالية للتنمية البشرية، من خلال تحسين خصائص السكان في إطار السياسة السكانية وجوانبها الانمائية، والاهتمام بتوفير الاحتياجات المتعلقة بالتغذية والرعاية الصحية ومحو الامية وتوفير سبل التعليم ومكافحة البطالة، وضرورة تحقيق توزيع عادل للدخول ومكافحة الفقر، وتوفير السلع الاساسية والخدمات العامة، والنهوض بوضع المرأة وتعزيز مكانتها، ورعاية الطفولة والاهتمام بالمعوقين، وتوفير المشاركة الشعبية وحماية الديمقراطية وحقوق الانسان.

٢٣- تعميق التوجهات الدينية والفهم الديني الصحيح فيما يتعلق بالقضايا السكانية عموما وبممارسة المباعدة بين الولادات خصوصاً.

رابعاً- التوصيات

واهتداءً بالمبادئ الواردة في هذا الاعلان، وسعياً لتحقيق ما تضمنه من أهداف، فإن المؤتمر،

يدعو حكومات الدول العربية الى ما يلي:

ألف- التنمية البشرية وعلاقتها بالتنمية

٢٤- وضع سياسة سكانية، في إطار استراتيجية شاملة للتنمية، ومراعاة التأثيرات المتبادلة بينهما.

٢٥- إيلاء عناية خاصة بالتنمية البشرية وتخصيص ما يلزمها من موارد لتتكامل مع السياسات السكانية، باعتبار هذه التنمية هدفاً في حد ذاته، وتخصيص الموارد من أجل تحقيق التنمية البشرية، خصوصاً في القطاعات الاجتماعية كالصحة والتعليم والتدريب والاسكان والبيئة السليمة.

٢٦- تشجيع المنظمات الاقليمية الاهلية والقطاع الخاص للقيام بدورٍ متنامٍ في تحقيق الاهداف السكانية والمساهمة في تنفيذ السياسات السكانية.

٢٧- النظر الى التنمية البشرية على انها تتعلق بمختلف الاحتياجات والأنشطة والتطلعات الانسانية، من انتاج وتوزيع وثقافة وفنون وتمتع بالديمقراطية وحماية حقوق الانسان ومشاركة أفراد المجتمع، ذكوراً وإناثاً، في صنع القرار.

٢٨- مراعاة اعتبارات العدالة وتكافؤ الفرص للأجيال الحاضرة والاجيال القادمة وحق كل منهما في التمتع بثروات الوطن، الامر الذي يتطلب تنمية متواصلة لهذه الثروات بما يلبي احتياجات الاجيال الحاضرة، دون الحد من امكانية تلبية احتياجات اجيال المستقبل، ودون ان تكون رفاهية الاجيال الحاضرة عن طريق مزيد من القروض الاقتصادية والبيئية التي يتعين ان تسددها اجيال الغد.

٢٩- تمكين الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة من استعادة حريته وسيادته على موارده الطبيعية ليتمكن من وضع سياسة سكانية تمليها مصالحه الوطنية وتتفق مع طموحاته التنموية والعمل على تنفيذ مشاريع تنموية حقيقية، مع التأكيد على توفير الحماية الدولية له.

باء- <u>السكان والبيئة والتنمية</u>

٣٠- تعميق فهم الترابط بين السكان والموارد والبيئة والتنمية، وتشجيع اجراء مزيد من البحوث بهدف بلورة هذا الفهم لوضع اطر مفاهيمية جديدة وادوات تحليلية مناسبة ومؤشرات، وتبادل نتائج هذه البحوث.

٣١- العمل على انشاء شبكة للبيانات والمعلومات الخاصة بالمتغيرات البيئية والسكانية والتنموية لتساعد على اتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق المواءمة بين هذه المتغيرات داخل كل بلد عربي على حده، واعداد برنامج عربي لربط هذه الشبكات والتنسيق فيما بين البلدان العربية في مجال القضايا السكانية والبيئية والانمائية المشتركة.

٣٢- دراسة الآثار البيئية للمشاريع والانشطة الجديدة واعتبارها جزءاً اساسيا من دراسة تقييم هذه المشاريع والانشطة، حتى لا تؤدي ظاهرة اعادة التوطين الصناعي في شتى ارجاء العالم الى تركز الصناعات الملوثة للبيئة في البلدان النامية التي تشكل الدول العربية جزءاً منها.

٣٣- وضع سياسات قومية للتنمية تلبي حاجات الحاضر دون الحد من قدرة اجيال المستقبل على الوفاء بحاجاتها، والتأكيد على ضرورة الاسراع في تنفيذ البرامج العربية للتنمية المتواصلة التي اقرها مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة عام ١٩٩١، والتي تهدف الى التعامل مع قضايا البيئة والمصادر الطبيعية المختلفة في الوطن العربي، خاصة في مجالات تدهور الارض ومكافحة التلوث البيئي بكافة اشكاله.

٣٤- وضع خطط وطنية لاستخدام الارض والمياه والمصادر الاخرى، تضمن استخدامها استخداما رشيداً والحيلولة دون نضوبها، وتدهورها، لتحقيق رفاهية الانسان.

٣٥- اتخاذ التدابير الرامية لمكافحة الفقر والبطالة وتحسين نوعية الحياة في البيئة الحضرية والريفية والمناطق الصناعية، وإعطاء اولوية خاصة لتنفيذ مشروعات الاسكان الشعبي وتوفير المياه النقية، والصرف الصحي، في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية وتبني التقنيات المناسبة لتحقيق ذلك.

٣٦- استشارة المنظمات الاهلية غير الحكومية عند رسم السياسات ووضع البرامج وتنفيذها، في مجال السكان والتنمية وسلامة البيئة، ودعم هذه المنظمات ماديا وفنيا واداريا وتنسيق علاقاتها بالمؤسسات الرسمية الحكومية والمنظمات الدولية والعربية فيما تقوم به من برامج وخدمات تنموية مختلفة.

٣٧- حماية الانسان العربي من خلال سن التشريعات واتخاذ التدابير الحازمة لمنع استخدام الاراضي والشواطئ والمياه الاقليمية لدول المنطقة العربية كمكان لتصريف النفايات السامة للدول الصناعية، واعتبار ذلك خروجا على أصول العلاقات الدولية التي تقتضي مراعاة المفاهيم الاخلاقية في العلاقات الدولية. وايجاد الاجهزة الوطنية المناسبة لمتابعة هذا الامر ومراقبته للحد من اضراره المتمادية على الافراد والبيئة.

٣٨- مواجهة سياسات الاستيطان ومصادرة الاراضي وهدم البيوت ووضع القيود على تراخيص البناء والاستيلاء على مصادر المياه ودفن النفايات الخطرة وقطع الاشجار، التي عمدت اليها اسرائيل في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

جيم- <u>توزيع السكان والتحضر</u>

٣٩- إيلاء عناية خاصة بالسياسات الرامية الى تحسين نوعية الحياة بالمناطق الريفية من خلال دفع جهود التنمية الريفية المتكاملة ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يحقق الاستقرار السكاني في هذه المناطق ويحد من الهجرة من الريف الى المدن.

٤٠- دعم امكانات الانتاج والحياة بالمناطق الحضرية الصغيرة والمتوسطة بما يتيح لهذه المراكز حيوية اقتصادية واجتماعية متواصلة تضمن احتفاظها بسكانها وتوفر لهم إمكانات النمو وتكفل استقرار سكانها.

٤١- نشر مواقع الانتاج الجديدة بعيداً، قدر الامكان، عن مناطق الكثافة السكانية العالية الحالية في إطار التخطيط على المستوى الوطني وصولاً لتوزيع افضل للسكان على الرقعة

الجغرافية للاقطار العربية وتحقيق تنمية اقليمية وطنية متكافئة ومتناسقة.

٤٢- تعزيز الانشطة الرامية الى الحصول على بيانات موثوقة بشأن الحركات السكانية والعوامل المرتبطة بها واحتياجات السكان، وذلك من خلال التعدادات السكانية، والمسوح الاجتماعية الديمغرافية للهجرة، ومسوح الهجرة الخاصة، ودراسات المناطق.

٤٣- القيام بمجموعة دراسات تستهدف معرفة عوامل الهجرة الداخلية ودوافعها، بهدف التوصل الى تخطيط برامج التوزيع السكاني وتنفيذها وتقييمها.

دال- الهجرة الدولية

٤٤- التنسيق والتعاون بين الدول العربية لتخطيط انتقال العمالة العربية بينها بما يعظّم الفائدة لكل من الدول المستقبلة لليد العاملة، والدول المرسلة لها، مع النظر في اعطاء الاولوية الى تشغيل العمالة العربية والعمل على تنفيذ الاتفاقات الثنائية والجماعية العربية في هذا الخصوص.

٤٥- ينبغي للدول العربية المرسلة للعمالة ان تسعى جاهدة الى توفير فرص عمل من خلال تنويع مصادر انتاجها ووضع الخطط والبرامج التدريبية والتنموية التي تساعد العمالة في هذه البلدان على الاستقرار في موطنها الاصلي.

٤٦- ضرورة حماية حقوق الانسان للعمال المهاجرين وأسرهم في البلدان المرسلة لليد العاملة والبلدان المستقبلة لها.

٤٧- ضرورة تقديم الدعم الدولي لجهود التنمية في البلدان العربية المرسلة للعمالة بما يساعد على الحد من هجرة العمالة، لا سيما الهجرة غير النظامية.

٤٨- ضرورة اتخاذ الاجراءات والتدابير العربية والدولية كافة لوقف السلوك المعادي للمهاجرين العرب وبخاصة المغاربيين منهم وضمان حقوقهم العمالية والانسانية كافة والعمل على تسوية اوضاعهم في اطار الحوار العربي الاوروبي.

٤٩- العمل على تسهيل ادماج العمالة العربية العائدة في مجتمعها الاصلي والعمل على حل مشكلاتها وادماجها في النشاط الانتاجي والاجتماعي في مناطق تواجدها الجديدة، بما يعزز اسهامها في جهود التنمية الوطنية.

٥٠- اتخاذ الاجراءات والوسائل كافة لحماية المهاجرين والمتنقلين قسراً واللاجئين نتيجة للاضطرابات والحروب، لا سيما النساء والاطفال، وتقديم الدعم الدولي الى البلدان المستقبلة لإيوائهم حتى فترة عودتهم الى أوطانهم لا سيما اذا كانت الدول المستضيفة من البلدان الأقل نمواً وتخفيف العبء الواقع عليها من جراء ذلك.

٥١- وضع خطط وبرامج للتعاون العربي والدولي لدعم الدول العربية التي تعاني من مشكلة اللجوء من الدول المجاورة.

٥٢- مراعاة الدراسات المتخصصة حول الهجرة الدولية للأولويات الوطنية، ودعوة الجهات المانحة اقليميا ودوليا لدعم المسوح والبحوث والسياسات المتعلقة بالهجرة الخارجية في البلدان العربية لأهمية هذه الهجرة في التنمية، والتأكيد على ما جاء في التوصيات السابقة حول أهمية توفير الدعم اللازم للقيام بمسح عالمي للهجرة على غرار المسح العالمي للخصوبة.

٥٣- اتخاذ التدابير العربية اللازمة لتحقيق الوقف الفوري للممارسات الاسرائيلية اللاانسانية كافة ضد الشعب الفلسطيني والشعبين السوري واللبناني. لاسيما ما يتعلق منها بالتهجير القسري والإبعاد وانتهاك حقوق الانسان.

٥٤- العمل على وقف الهجرة اليهودية الهادفة الى اجراء تغييرات جذرية في المنطقة بما في ذلك الاخلال بالتوازن الديمغرافي، والتي ينعكس خطرها بشكل مباشر وغير مباشر على الاراضي العربية المحتلة من خلال تكثيف عمليات الاستيطان وتسخير موارد هذه الاراضي لخدمة المهاجرين الجدد، والتي تشكل عامل عدم استقرار في المنطقة.

٥٥- توفير الدعم الدولي والعربي للاقتصاد الوطني الفلسطيني في الاراضي المحتلة، بما يساعد على انهاء تبعيته للاقتصاد الاسرائيلي ويساهم في تشجيع القطاعات الانتاجية وعلى الحد من الاستغلال الاسرائيلي لأسواق الضفة الغربية وقطاع غزة، وبما يساعد ايضا على الحد من الاستغلال الذي يتعرض له عمال الضفة والقطاع الذين أجبرهم تردي الاوضاع الاقتصادية في الاراضي المحتلة على العمل في مختلف قطاعات الاقتصاد داخل اسرائيل.

هاء- المرأة والسكان والتنمية

٥٦- بالنظر الى ما لدور ومكانة المرأة من أهمية بالغة في التنمية وما لهما من آثار في السلوك الديمغرافي، وسن الزواج، والخصوبة، ومعدلات وفيات الرضع والاطفال والامهات فإنه ينبغي للسياسات والبرامج ان ترمي الى تحسين مكانة المرأة كهدف من اهداف الخطط الانمائية الوطنية.

٥٧- دعوة الدول العربية التي لم تصادق حتى الان على اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، الصادرة عن الامم المتحدة، الى الموافقة على هذه الاتفاقية وتطبيقها بما يتلاءم والتشريعات الوطنية، والسعي لتطوير التشريعات التي تهدف الى تحسين اوضاع المرأة، لا سيما ما يتعلق منها بالعلاقات داخل الاسرة وبالعمل والضمان الاجتماعي والتأمين الصحي والتقاعد واجازات الامومة والتعيين وفرص الترقي الوظيفي والتعليم وغير ذلك. كما يجب التمييز بين الافكار الاجتماعية الخاطئة والفهم الصحيح للدين.

٥٨- ضمان عدم اتخاذ الدور الانجابي للمرأة بأي شكل من الاشكال سببا للحدّ من حق المرأة في العمل والتعليم والمشاركة في الحياة العامة.

٥٩- رسم السياسات والبرامج التي تساعد على:

(أ) اسهام المرأة العربية في العمل في مختلف النشاطات المجتمعية، وعلى مختلف مستوياتها بما يعزز المساواة بين المرأة والرجل مع توفير الظروف والخدمات التي تساعد على هذا الاسهام؛

(ب) زيادة القدرة الاقتصادية للمرأة عن طريق توفير التعليم والتدريب ومحو الامية والتشغيل في قطاعات الانتاج المختلفة؛

(ج) دعم مشاركة المرأة في الحياة العامة على اختلاف مستوياتها بما في ذلك مستويات المشاركة في اتخاذ القرار؛

(د) اتاحة الفرصة للمرأة في الاختيار الواعي لتنظيم الولادات وتسهيل حصولها على الخدمات اللازمة لتحقيق ذلك.

٦٠- اعتماد البرامج التي تعطي الاولوية للمرأة الريفية وحث الدول العربية على متابعة تنفيذ توصيات المؤتمر العالمي للمرأة الريفية الذي انعقد في جنيف عام ١٩٩٢.

٦١- العمل على المستوى الوطني والاقليمي ومن خلال المراكز المتخصصة على تكوين قاعدة بيانات مناسبة تتعلق بالمرأة العربية في مختلف جوانب حياتها تيسيراً لإجراء البحوث والدراسات المعمقة لتشخيص المشكلات والصعوبات الحياتية التي تواجهها، بغية التوصل الى السياسات والبرامج الهادفة لحل هذه المشكلات والصعاب وتحسين وضعها ونوعية حياتها.

٦٢- دعم المنظمات الأهلية غير الحكومية والاتحادات النسائية والجمعيات المعنية بالمرأة والسكان والتنمية للقيام بدورها في مجال توعية النساء بغية اسهامهن في التنمية ومشاركتهن في كافة جوانب الحياة. ودعم برامج البحوث والدراسات والتدريب المتعلقة بالمرأة ودورها في التنمية والاستفادة من مراكز التدريب والبحوث العربية في مجال المرأة والتنسيق فيما بينها.

واو- صحة الام والطفل / تنظيم الأسرة

٦٣- تصميم برامج صحة الام والطفل / تنظيم الاسرة على نحو يضمن:

(أ) تقبل موضوع تنظيم الأسرة بمفهومه الشامل، كحق من حقوق الزوجين وفي إطار دوره في تحسين الجوانب الصحية للأسرة؛

(ب) ادماج خدمات تنظيم الأسرة في الخدمات الصحية الاخرى للأسرة بما في ذلك توسيع وتبسيط نظام ايصال خدمات صحة الام والطفل وتنظيم الاسرة وكذلك برامج الثقافة الصحية في إطار الرعاية الصحية الأولية.

٦٤- في البلدان العربية التي توجد فيها مستويات خصوبة عالية:

(أ) السعي الى تحديد اهداف مناسبة للخصوبة وتنظيم الاسرة تتمشى واهداف التنمية في كل دولة؛

(ب) تعزيز الانشطة المتصلة بالتثقيف الصحي والغذائي في مجالي صحة الام والطفل وتنظيم الاسرة؛

(ج) السعي الى تحسين نوعية خدمات تنظيم الاسرة بما فيها توفير الوصول اليها، وذلك عن طريق قيام اشخاص ذوي تدريب جيد بالاستجابة لحاجات المستفيدين، وتوفير مجموعة وافرة من الخيارات في مجال خدمات تنظيم الاسرة التي تتناسب مع حاجات السكان في مجال الصحة الانجابية الاوسع نطاقاً، بما في ذلك الرعاية قبل الولادة وبعدها؛

(د) توفير البيئة الاجتماعية-الاقتصادية المناسبة لتحقيق معدلات انجاب تتلاءم مع معدلات النمو السكاني المرغوبة.

٦٥- ضرورة وضع وتنفيذ برامج مناسبة لخفض معدل وفيات الامهات والاطفال والرضع.

٦٦- ضمان استفادة البرامج استفادة كاملة من المساهمات المحتملة من المنظمات غير الحكومية بما فيها المنظمات النسائية غير الحكومية كي تواصل دورها في دعم البرامج الوطنية في مجالي صحة الام والطفل / تنظيم الاسرة. والمطلوب بصفة خاصة زيادة استخدام موارد وتجربة وخبرة المنظمات الاهلية المحلية، وتعزيز دورها، والدعوة النشطة للاستفادة من خدماتها، وتحسين اتاحة خدمات تنظيم الاسرة وفعاليتها وقبولها اجتماعيا.

٦٧- ضرورة اعطاء الاولوية لقضايا الطفولة العربية في خطط التنمية وتعزيز توافر الخدمات الموجهة للطفولة، ومنها الخدمات الصحية والتغذية والخدمات التربوية ومقاومة ظاهرتي عمل الاطفال وتسربهم من المدارس ووضع برامج توعية للحد من ظاهرة التمييز بين الاناث والذكور.

٦٨- ضمان شمول برامج الاعلام والتعليم، والاتصال، التوعيه بشأن صحة الام والطفل/ تنظيم الاسرة، مع ايلاء اهتمام خاص لما يلي:

(أ) برامج الارشاد الزراعي؛
(ب) انشطة النقابات المهنية العمالية والتعاونيات، وما الى ذلك؛
(ج) البرامج النسائية والجمعيات؛
(د) برامج الشباب من الجنسين؛
(هـ) برامج الصحة الجنسية والنفسية.

٦٩- رفع مستوى نظم المعلومات الادارية بهدف توافر معلومات نوعية جيدة وفي الوقت المناسب، واعتماد استراتيجيات مناسبة في استخدام المسوح الشاملة والمتدنية الكلفة والسريعة، لاغراض برامج الرصد والتقييم المناسبين. وكذا توفير التدريب المناسب من اجل حسن استخدام هذه المعلومات من قبل مدربي ومقدمي خدمات صحة الام والطفل.

٧٠- ينبغي بذل جهود متضافرة للاضطلاع بدراسات بحثية ذات صلة ترمي الى تحسين الصحة الانجابية والنفسية والى ترجمة نتائج هذه الدراسات الى عمل من خلال ادماجها في السياسات والبرامج الجارية. وهناك حاجة خاصة لتعزيز البحوث المتعلقة بالعناصر الاجتماعية-الثقافية التي تؤثر على الخصوبة وما يرتبط بها من عوامل تتصل باستخدام وسائل منع الحمل وادخالها

في برامج الصحة الوقائية وصحة الام والطفل وفقاً للظروف الاجتماعية-الثقافية والادارية.

٧١- دعم التعاون العربي في مجال التصنيع والترويج والتوزيع لوسائل تنظيم الاسرة والاستفادة من خبرة الدول العربية الرائدة في هذا المجال.

٧٢- رفع المعاناة عن الأسرة الفلسطينية في الأراضي المحتلة نتيجة الممارسات المباشرة للاحتلال الاسرائيلي والتي ادت الى انخفاض المستوى الصحي العام وغياب برامج رعاية الامومة والطفولة وحماية الاسرة وارتفاع معدلات الوفيات، خصوصاً بين الاطفال والرضّع.

زاي- الإعلام والتعليم والاتصال

٧٣- جعل برامج الاعلام والتعليم والاتصال عناصر أساسية مكّونة في مجال السكان لنظم التثقيف والاعلام الوطنية.

٧٤- ينبغي للرسائل والمناهج في ميدان الاعلام والتعليم والاتصال ان تكون ذات جذور اجتماعية وان تكون حسنة القبول لدى مختلف فئات السكان المستهدفة وبخاصة سكان المناطق الريفية. وبالتالي، فإنه من الضروري ان تستند هذه البرامج والمواد الى ما يتم استنتاجه والتوصل اليه في البحوث الميدانية الرامية الى تحديد القيم والمواقف والأنماط السلوكية اللازمة لتحديد الأهداف والمحتويات للبرامج والأنشطة الفعالة في ميدان الإعلام والتثقيف والاتصال في مجال السكان.

٧٥- ينبغي تصميم برامج الاعلام والتعليم والاتصال في إطار منهج متكامل لكي تقوم بدور هام في تيسير فهم قضايا المرأة لتتاح الفرصة لها في الاختيار الواعي لتنظيم الولادات وتسهيل حصولها على الوسائل الكفيلة بذلك وتعزيز مركزها وزيادة مشاركتها الكاملة في الشؤون السكانية والتنمية.

٧٦- تعزيز ادماج التربية السكانية في التعليم النظامي والتعليم غير النظامي بجميع مراحلهما توخياً لزيادة الوعي بقضايا السكان والتنمية حتى تتكون لدى الفئات المستهدفة مواقف ايجابية وسلوك رشيد تجاه هذه القضايا مما يحقق توازناً بين السكان والموارد المادية المتاحة على صعيد الاسرة والمجتمع.

٧٧- عند صياغة وتصميم برامج الاتصال السكاني تجب مراعاة مبدأ التكامل والانسجام بين هذه البرامج، مما يعني ضرورة التنسيق بينها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منها بصورة متناغمة في مختلف المواد والمفاهيم والمضامين التي تقدمها حول قضايا السكان والتنمية.

٧٨- التأكيد على أهمية توافر القدرات البشرية المؤهلة للقيام بدورها في مجال البرامج السكانية في الاتصال والتعليم والمعلومات، الأمر الذي يتطلب توافر التدريب للعاملين في هذا المجال.

حاء- دور المنظمات الاهلية غير الحكومية في تحقيق التنمية

٧٩- نظرا للسجل الحافل للعطاء الأهلي العربي في العقدين الأخيرين في المجال التنموي، ونظرا لازدياد الاهتمام العربي والعالمي بدور المنظمات الأهلية غير الحكومية في تحمّلها مسؤولية تحقيق التنمية، فإن المؤتمر يؤكد على الاتي:

(أ) التنسيق عربيا بين المنظمات الاهلية غير الحكومية العاملة في المجالات السكانية في البلدان العربية وتمكينها من المشاركة في البرامج قطريا وعربيا، وايجاد الهياكل الفنية التي تساعد على ذلك؛

(ب) تعزيز دور المنظمات الاهلية العربية غير الحكومية كشريك لمساندة وأكمال الجهود الحكومية لتنفيذ إعلان عمان الثاني بشأن السكان والتنمية في العالم العربي؛

(ج) دعوة الهيئات وصناديق التمويل العربية والدولية لتقديم الدعم المالي للمشاريع التي تقوم بتنفيذها المنظمات الأهلية العربية غير الحكومية في مجال السكان والبيئة والتنمية؛

(د) دعوة منظمات التمويل الدولية والامم المتحدة والسوق الاوروبية المشتركة والوكالات والهيئات وصناديق التمويل الدولية والاقليمية لتقديم الدعم المالي والفني للمنظمات الأهلية العربية غير الحكومية وتشجيع مشاركتها في اللقاءات والمؤتمرات الاقليمية والدولية؛

(هـ) تشجيع الجهود والمبادرات التي بدأت، في المنطقة العربية، لتنسيق التعاون والترابط بين المنظمات الاهلية العربية غير الحكومية فيما بينها من ناحية ومع الجهات الرسمية والشعبية والهيئات والمنظمات الاقليمية والدولية من ناحية اخرى؛

(و) تشجيع مشاركة ممثلي المنظمات الأهلية غير الحكومية في الوفود الرسمية المشاركة في المؤتمرات الوطنية والعربية الدولية لما لهذه المشاركة من نتائج ايجابية؛

(ز) دعم وتمويل برامج ومشاريع التدريب للتطوير الاداري والبناء المؤسسي للمنظمات الأهلية العربية غير الحكومية وذلك بهدف تحسين اداء عمل هذه المنظمات على اسس علمية فعالة.

طاء- الفئات الخاصة

٨٠- توجيه عناية خاصة للأحداث والشباب من خلال ما يقدم لهم من تعليم وثقافة معاصرة وفنون وفرص لمزاولة الرياضة، وتقديم كافة انواع الرعاية الاجتماعية التي تحميهم من الوقوع في مخاطر الإدمان والعنف والتطرف، وتوفير فرص العمل المنتج للشباب لمكافحة البطالة بين صفوفهم.

٨١- التركيز على رعاية الموهوبين والاهتمام بهم، وذلك عن طريق وضع برامج خاصة لهم تفجر طاقاتهم الكامنة في مختلف المجالات.

٨٢- التأكيد على حماية الفئات ذات الاوضاع الخاصة من الايتام والمشردين واللقطاء وضحايا الكوارث والحروب والأحداث الجانحين.

٨٣- إيلاء عناية خاصة لرعاية الشيخوخة وكبار السن من الرجال والنساء وتيسير سبل الخدمات الصحية والاجتماعية التي تقدم لهم، وتعزيز دور الاسرة ومؤسسات المجتمع المحلي فيما تقوم به من جهود في هذا المجال.

٨٤- عدم تعريض السكان في الوطن العربي، خاصة الامهات والاطفال وكبار السن والمرضى، الى أي آثار سلبية وغير انسانية تتعارض مع حقوق الانسان نتيجة قرارات سياسية أو أية قرارات اخرى.

٨٥- وضع سياسات خاصة توفر الرعاية والتأهيل للمعوقين من السكان، بما في ذلك الموارد المطلوبة للهياكل الأساسية والعاملين في مجال الصحة، وتضمن كذلك توفير الأجهزة والمعدات واللوازم الضرورية لتحسين نوعية حياتهم وادماجهم في المجتمع.

ياء- سياسات التكيف الهيكلي والسكان

٨٦- إن اطلاق قوى التنمية، بما فيها القوى البشرية، في الفترة القادمة، يستلزم إعطاء اهمية خاصة لرفع معدلات النمو الاقتصادية الحقيقية وتصحيح التشوهات الهيكلية التي توجد في الدول العربية وصياغة السياسات المناسبة مع مراعاة التوازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات الديمغرافية الاجتماعية وفقا للخصوصية الوطنية لكل دولة.

٨٧- كان لسياسات التكيف، التي تطبقها بعض الدول العربية، آثار انكماشية وسلبية، مثل خفض الانفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية وإلغاء الدعم مما أثر على التنمية البشرية وزاد البطالة وخفض مستوى المعيشة. ولهذا يجب ان تركز السياسة الاقتصادية على إعطاء الأولوية للخدمات الاجتماعية، وبخاصة الصحية والتعليمية، وأن تتوزع كلفة تلك السياسات على الطبقات والشرائح الاجتماعية المختلفة بحسب قدرتها على التحمل مراعاةً لمبدأ العدالة الاجتماعية، وبحسب ظروف كل دولة عربية، مع ضرورة ان تتماشى سياسات التنمية السكانية وسياسات التكيف بما لا يؤدي الى زيادة الاثار السلبية للتكيف.

٨٨- يملك الوطن العربي رصيداً هائلاً من الطاقات والموارد المادية وغير المادية القابلة للاستثمار لأغراض التصحيح الاقتصادي والتنمية، من خلال التعاون العربي الجماعي بما يؤدي الى خفض الاعباء الناجمة عن سياسات التكيف الهيكلي وتحقيق التنمية البشرية.

كاف- البيانات والبحوث، وتبادل المعلومات، والتدريب

٨٩- العمل على إقامة نظام متكامل للتعدادات السكانية وأجهزة الأحوال المدنية، والمسوح الأسرية بالعينات، والدراسات المتعمقة، وغيرها من البيانات ذات الصلة، وذلك بغية توفير معلومات عالية الجودة وحسنة التوقيت وإتاحتها للسياسات السكانية والرصد السكاني ودعم الاجهزة الوطنية المسؤولة عن توافر هذه البيانات. ودعوة الدول العربية الى اجراء التعدادات السكانية الدورية، على أن يتم تبادل الخبرات والدعم من المصادر الاقليمية والدولية للدول التي

تحول ظروفها المادية وقدراتها الفنية دون تحقيق ذلك.

٩٠- ضمان توفر المهارات الفنية المطلوبة لجمع وتجهيز وتحليل البيانات السكانية. وينبغي في هذا الصدد تكثيف الجهود الرامية الى تدريب وتحسين القدرات الفنية الوطنية على جميع المستويات لبلوغ الاستفادة القصوى من التكنولوجيات الحديثة المتصلة بإدارة البيانات وتطبيق هذه التكنولوجيات.

٩١- الاضطلاع ببرامج البحوث وتنسيقها لدراسة القضايا السكانية الرئيسية وصلاتها بالبيئة والتنمية. وينبغي التأكيد بقوة على رعاية البحوث المخصصة لتناول التدابير والسياسات السكانية. وينبغي حث الدول العربية على ايلاء أولوية عالية للبحوث السكانية ودعم اجهزة الاحصاء القطرية والقومية مادياً وفنياً وانشاء مراكز للبحوث السكانية ودعمها وتعزيزها.

٩٢- تشجيع إقامة وإدامة قواعد بيانات عددية وببليوغرافية باستخدام نُظم المعلومات الحديثة على الصعيدين الوطني والاقليمي، بغية نشر البيانات والمعلومات السكانية بكفاءة وفعالية أكبر، وكفالة التنسيق فيما بينها.

٩٣- تشجيع تبادل الخبرة الفنية والزيارات بين الاطراف الوطنية الحكومية وغير الحكومية العاملة في البحوث والتدريب والبرامج المتصلة بالأنشطة السكانية في البلدان العربية.

٩٤- مساندة الجهود الرامية الى توحيد التعريفات والمصطلحات التي تستند اليها الابحاث السكانية في العالم العربي حتى تصبح البيانات صالحة للمقارنة.

٩٥- تمكين الشعب الفلسطيني من إجراء تعداد عام للسكان والمساكن في الأراضي المحتلة وإقامة دائرة إحصاء وطنية فيها، وذلك نظراً لعدم دقة الاحصاءات الاسرائيلية.

لام- التعاون العربي والدولي

٩٦- ينبغي، في ميدان التعاون الدولي في إطار منظومة الأمم المتحدة، مواصلة توفير الدعم الفني والمالي للأنشطة السكانية بغية مساعدة الدول العربية في جهودها الرامية الى بلوغ أهداف السكان والتنمية.

٩٧- دعوة الاسكوا وجامعة الدول العربية الى تعزيز وتوسيع نطاق مساهمتهما في تعميق فهم القضايا السكانية العربية وفي تعزيز التعاون الاقليمي في مجال السكان.

٩٨- دعم الدور القيادي لصندوق الأمم المتحدة للسكان وتمكينه من ممارسة دوره الفعال في تقديم العون في مجالات السياسات والبرامج والمشروعات السكانية بمفهوم أوسع. كما أن الدول الاعضاء في الامم المتحدة مدعوة الى تقديم مساهمات مالية لهذا الصندوق تتلاءم مع الاحتياجات المتزايدة للمشروعات السكانية.

٩٩- الطلب الى صندوق الامم المتحدة للسكان ان يكثف دعم البرامج والأنشطة السكانية في المنطقة العربية من خلال الآليات الثنائية والاقليمية:

(أ) توسيع وتعزيز برامج التعاون الفني مع كل بلد عربي، لا سيما مع أقلها نمواً، بغية مساعدتها في معالجة مشاكلها السكانية، ومعالجة أسباب هذه المشاكل، وتنفيذ سياساتها السكانية على نحو فعّال؛

(ب) تكثيف التعاون مع الاسكوا واللجنة الاقتصادية لافريقيا وجامعة الدول العربية دعما لجهودها الجارية لتنفيذ البرامج والمشاريع السكانية الاقليمية؛

(ج) مواصلة وتعزيز جهوده في تقديم الدعم الفني للبرامج والمشاريع السكانية الوطنية من خلال فريق المساندة الفنية / المكتب الاقليمي للدول العربية الذي انشىء حديثاً.

(د) معاودة نشاطاته في لبنان وقيامه بتمويل الانشطة السكانية من عملية إعادة الإعمار والتي تتضمن جمع البيانات ووضع الدراسات والسياسات السكانية الهادفة الى اعادة الحياة الطبيعية الى لبنان.

(هـ) دعم جهود البلدان التي حققت نتائج طيبة في مجال السياسات السكانية حتى تواصل تنفيذ برامجها وتحافظ على انجازاتها في هذا المجال.

١٠٠- دعم المنظمات الدولية والعربية لجهود مراكز التدريب الاقليمية والإستفادة من خبراتها وقدراتها.

١٠١- الطلب من الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية وكذلك من المنظمات غير الحكومية حشد موارد إضافية لمساعدة البلدان العربية في بلوغ اهدافها السكانية الوطنية وبصورة خاصة في البلدان العربية الأقل نمواً، ذلك لان القضايا السكانية الناشئة في المنطقة سوف تزداد تنوعاً وتعقيداً في العقد القادم. وينبغي بذل كافة الجهود من اجل ان يجمع من شتى المصادر الوطنية والدولية، قبل نهاية عام ٢٠٠٠، المبلغ المستهدف للأنشطة السكانية على مستوى العالم ألا وهو مبلغ ٩ بلايين دولار.

١٠٢- التأكيد على دور الصناديق العربية في تمويل المشروعات الوطنية والاقليمية المعنية بالنشاطات والدراسات والمشروعات السكانية في إطار خطط التنمية في البلدان العربية والعمل العربي المشترك، وفي دعم مؤسسات البحث والتدريب في مجالات الاحصاء والتخطيط السكاني.

١٠٣- دعوة الدول العربية الى ترجمة هذا الاعلان الى خطط وبرامج ووضع الآلية لتنفيذها ومتابعتها وتقييمها، مع التأكيد على ضرورة توفير الخدمات الفنية والمادية والتي يقدمها صندوق الامم المتحدة للسكان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وصناديق التمويل العربية والدولية والاتحادات وهيئات التمويل العربية والدولية الاخرى لتحقيق ذلك.

١٠٤- دعم جهود الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في مجالات المسوحات والدراسات السكانية وتعزيز دورها التنسيقي بين الأجهزة العربية العاملة في المجالات السكانية ودعم نشاطاتها بما يمكّنها من الاستجابة الى حاجيات العمل العربي المشترك في المجال السكاني، ومتابعة رصد وتنفيذ توصيات المؤتمر العربي للسكان.

١٠٥- دعم جهود الاسكوا في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في المجالات السكانية، ودعوة الصناديق العربية والدولية المعنية وخاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان لتوفير الدعم اللازم لها لتمكينها من الاضطلاع بدورها كاملا في المجال السكاني.